

# الوفاء بالحق في الحصول على الغذاء

- تحديات حقوق الإنسان  
في القرن الحادي والعشرين



يوم الأغذية العالمي  
16 أكتوبر/تشرين الأول 2007  
[www.fao.org](http://www.fao.org)

الحق  
في  
الغذاء



يُنظر عادة بعين العطف إلى الأسر التي يبيت أفرادها جائعين. ولكن مع تزايد قوة الوضع القانوني في أرجاء العالم بالنسبة للحق في الحصول على الغذاء، أخذت النظرة إلى أعضاء هذه الأسر في التغير. فلم يعد ينظر إليهم من منظور الإحسان. وإنما باعتبارهم بشرًا يواجهون

وسوف يكون الأفراد المعرضون من المزارعين المعدمين وسكان العشوائيات في المناطق الحضرية، والأفراد المقيمين في المناطق التي حُتدِم فيها الصراعات، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، ومجموعات الذين يعانون الفقر المدقع هم أكثر من يستفيد من تفعيل مبدأ الحق في الحصول على الغذاء. غير أن ذلك سيعود أيضا بالفائدة على المجتمع بأسره.

إن العالم الذي يحصل فيه كل فرد على حقه في الغذاء هو عالم لا بد أن يشارك فيه جميع الأفراد من مختلف المستويات في أنشطة المجتمع وفي رسم السياسات الحكومية وأن يكون هؤلاء الأفراد قادرين على مطالبة القادة باتخاذ الإجراءات اللازمة، وتكون الحكومة مسؤولة أمامهم. إنه أيضا عالم توزع فيه الموارد وتستغل بشكل أكثر عدالة واستدامة.

كذلك فإن التسليم بالحق في الحصول على الغذاء يرتبط أيضا بالتزام مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقده منظمة الأغذية والزراعة عام 1996 والذي يقضي بخفض عدد الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف بحلول عام 2015، وبالهدف الإنمائي رقم واحد للألفية، الذي يقضي بخفض نسبة من يعانون الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015.

عقبات في الحصول على حقوقهم الإنسانية الأساسية.

والآن يتزايد إيمان البلدان في جميع القارات بالحق في الحصول على الغذاء، ومن ثم فهي تتخذ الإجراءات من أجل مساعدة شعوبها في الحصول على هذا الحق. وقد أخذ الوعد الذي قُطِع في القرن العشرين في اكتساب زخم متزايد من أجل تحقيق هذا الهدف في القرن الحادي والعشرين.



## متى يكون الحق قائما ومتى لا يكون

إن الحصول على الغذاء، هو حق للإنسان منذ مولده. ولا يتعين على أي شخص أن يفعل أي شيئا من أجل أن يتمتع بهذا الحق. فالحق في الحصول على الغذاء هو حق مكتسب منذ لحظة الولادة. ولكن ذلك لا يعطى للمرء الحق في أن يجلس ساكنا ويطالب بالغذاء مجانا. فكل شخص لابد وأن يبذل كل ما في وسعه من أجل الحصول على الغذاء. وجميع الحكومات التي تعتبر أطرافا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هي مسؤولة عن ضمان توفير السبل لكل من يعيش داخل أراضيها في الحصول على هذا الحق.

وبعبارة عامة. ينبغي للحكومات أن توفر بيئة مسالمة ومستقرة وحررة وواعدة تمكن البشر من إطعام أنفسهم بكرامة. وحتى بدون وجود التزام قانوني بذلك. فإن الحكومات ملتزمة أخلاقيا بضمان التحرر من الجوع.

لقد اعترفت أول وثيقة دولية من وثائق حقوق الإنسان. أي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الذي اعتمده الأمم المتحدة في عام 1948. بالحق في الحصول على الغذاء. ومنذ ذلك الحين. أخذ هذا العهد يزداد قوة مع اتخاذ التدابير اللازمة على المستويين الدولي والقطري (انظر الإطار الزمني القانوني للحق في الحصول على الغذاء).

ازداد التعبير عن هذه الحقوق تبلورا في عام 1999 بموجب التعليق العام رقم 12 الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. التي تشرف على تنفيذ هذا العهد. فقد أعلن أن الحصول على الغذاء الكافي يعني "حصول كل رجل وامرأة وطفل. سواء كفرد أو في إطار مجتمعه. على الوسائل المادية والاقتصادية في جميع الأوقات للحصول على الغذاء أو وسائل شرائه". ويتعين على الحكومات أن تساعد في الحصول على هذا الحق عبر وضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تمكن شعوبها من زراعة المحاصيل الغذائية أو شراء ما يكفيها من غذاء.

فما هو الغذاء "الكافي"؟ إن ذلك يعني الحصول على قدر كاف ومتنوع من الأغذية لتلبية جميع الاحتياجات التغذوية للمرء لكي يتمكن من أن يعيش حياة صحية ونشطة. كما أن الحق في الحصول على الغذاء هو أكثر من مجرد الحق في الحصول على الأغذية الأساسية أو على قدر كاف من أغذية الطاقة.

ويدعو العهد الدولي إلى تلبية الحق في الحصول على الغذاء بشكل مطرد وبأقصى قدر تسمح به الموارد المتاحة. وحتى البلدان التي لا تحقق النمو الاقتصادي يمكنها أن تلبى بشكل مطرد الحق في الحصول على الغذاء من خلال إزالة العقبات التي قد يواجهها الفرد أو الجماعة في الحصول عليه.

## الإطار الزمني القانوني للحق في الحصول على الغذاء

يعود أول تأكيد على الإيمان بأن كل إنسان يكتسب منذ مولده حقا ضمنا في الحصول على الغذاء بشكل عام إلى الخطاب الشهير الذي ألقاه Franklin Roosevelt. رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1941 الذي أطلق عليه خطاب "الحريات الأربعة" وهي حرية التعبير. وحرية الاعتقاد. وحرية التحرر من الحاجة. وحرية التحرر من الخوف.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اعتمدت بلدان عديدة هذه الحريات الأربعة. وأدرجت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في عام 1948 ضمن الإجراءات الأولى التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد إنشائها. وتنص المادة 25 من الإعلان تحديدا على أن:

"لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته. ويتضمن ذلك حرية الحصول على الغذاء...".

وقسم محتوى الإعلان إلى اثنا عشر بند. تتعلق إحداهما بالحقوق المدنية والسياسية. والثانية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأدرج الحق في الحصول على الغذاء في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العهد في عام 1966 وأصبح ساري المفعول في عام 1976. وبلغ مجموع البلدان التي انضمت إلى هذا العهد 156 بلدا.

تسلم المادة 11 من العهد "بحق كل شخص في تحقيق مستوى كاف من المعيشة... بما في ذلك الحصول على كفايته من الغذاء" و"الحق الأساسي لكل شخص في أن يتحرر من الجوع...".

بمجرد أن يصدق بلد ما على العهد يصبح ملتزما به قانونا. ويجب على حكومة هذا البلد أن تتخذ الخطوات من أجل الوفاء المطرد بهذه الحقوق. مثل إصدار القوانين وفرضها. ومع مضي الوقت. وتنفيذ هذه القوانين وإصدار المحاكم أحكامها في النزاعات المتعلقة بها. ازداد هذا الحق تعزيزا مع إدراجه تدريجيا في النظم القانونية في مختلف البلدان. وأصبحت البلدان التي ترسخ فيها هذا الحق تشهد انخفاضاً في معدل الجوع بين شعوبها. وقد اعتبرت الهند مثلا على ذلك كما ورد في النص الرئيسي.



## بلوغ الهدف المنشود

مجال احترام وحماية وتيسير هذه الحقوق غير كافية - باتخاذ إجراءات علاجية مثل دعم الدخل أو تقديم المعونة الغذائية.

وعلى الصعيد الدولي، اكتسب الحق في الحصول على الغذاء قوة دفع هائلة في عام 2004 مع الموافقة بالإجماع على الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري، التي تعرف بصورة غير رسمية بالخطوط التوجيهية للحق في الحصول على الغذاء التي اعتمدها مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وهذه الخطوط التوجيهية التفصيلية توفر مساعدة متناسقة للحكومات من أجل الوفاء بالتزاماتها (انظر الخطوط التوجيهية للحق في الحصول على الغذاء: أداة عملية).

يجب على كل شخص أن يعمل كل ما في وسعه لتلبية احتياجاته، ولكن يتعين على الحكومات التي صادقت على العهد الدولي أن تفي بثلاثة التزامات هي:

- \* ضرورة احترام هذا الحق، بمعنى أنها لا تستطيع اتخاذ أي إجراء يحول دون حصول الأفراد على حقوقهم في الغذاء؛
- \* حماية هذا الحق، بمعنى ألا يعمل أي فرد على حرمان أي فرد آخر من هذا الحق؛
- \* الوفاء بهذا الحق بطريقتين هما: ضرورة قيام الحكومات باتخاذ الإجراءات التي تعزز قدرة الأفراد على الحصول على الموارد واستغلالها؛ وضرورة توفير الوسائل الكفيلة بمساعدة غير القادرين، لأسباب خارجة عن إرادتهم، في الحصول على حقوقهم في الغذاء.

إن احترام حق الإنسان في الحصول على الغذاء يعني، على سبيل المثال، ألا تصادر الحكومة الأراضي أو تغير مجرى المياه التي تستخدم في الزراعة في المناطق التي تعاني العجز الغذائي بدون وجود مبرر قوي وبدون تقديم التعويضات الكافية. كما أن حماية هذا الحق تعني، مثلاً، أنه قبل إصدار التراخيص أو تقديم امتيازات للنشاط الصناعي، مثل أنشطة قطع أشجار الغابات، ينبغي للسلطة العامة أن تضمن أن مثل هذه الأنشطة لن تؤدي إلى الحرمان من الحصول على الغذاء أو سبل المعيشة. كما أن تيسير الحصول على هذه الحقوق يعني اتخاذ تدابير أبعد مدى، مثل الإصلاح الزراعي، عند الحاجة، أو توعية السكان بحقوقهم، والحكومات ملتزمة أيضاً - كإجراء أخير عندما تكون جهودها في

## النهوض بالحقوق بحسب البلدان

وأدت هذه الأوامر أيضا إلى تحقيق نتائج عملية مهمة. فقد دفعت إلى تنفيذ برنامج التغذية المدرسية النهارية في الهند. وجعلته مسألة إجبارية لجميع الأطفال في المدارس الابتدائية الحكومية والمعانة من الحكومة. ويعتبر هذا البرنامج أكبر برنامج للتغذية المدرسية في العالم، حيث يقدم حاليا أكثر من 50 مليون وجبة غذائية جاهزة يوميا.

إن الدستور الصادر في عام 1994 بعد انهيار عهد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا حمل معه آمالا واعدة كبيرة. حيث تضمن إصدار قانون حقوق الإنسان أنه "يحق لكل شخص الحصول على قدر كاف من الغذاء والماء...". كما ينص على أنه يتعين على الدولة حماية حق كل طفل في الحصول على التغذية الكافية. ونص الدستور أيضا على إنشاء لجنة حقوق الإنسان وأسندت إليها مهمة رصد صون جميع حقوق الإنسان والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكها ورد الحقوق لأصحابها وتعميق وعي السكان بحقوق الإنسان. وتبذل الجهود أيضا من أجل وضع إطار تشريعي يكفل الحق في الحصول على الغذاء.

وتتولى المحاكم في البلدان المتقدمة أيضا تفسير مفهوم الحق في الحصول على الغذاء وصونه. مثال ذلك، أن المحكمة العليا في سويسرا اعترفت في إطار النظر في قضية تتعلق بالهجرة غير الشرعية في عام 1996 بضرورة حماية الحد الأدنى من الحقوق الأساسية التي تشمل الحق في الحصول على الغذاء للحيلولة دون ظهور أوضاع تؤدي إلى تدني البشر إلى "مستوى الشحاذين وهو وضع لا يليق بالإنسان".

يجري اتخاذ معظم الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على الحق في الحصول على الغذاء على المستوى الوطني. وتعتبر الإرادة السياسية والالتزام بالمعايير الدولية مسألة أساسية في هذا الشأن. ويتضمن تحويل الالتزامات إلى واقع ملموس إصدار التشريعات التنفيذية واعتماد برامج وسياسات ملموسة في هذا الصدد. ومن بين البلدان التي تبذل حاليا جهودا في هذا المجال بوليفيا. وغواتيمالا. وإندونيسيا. ومالي. وموزامبيق. ونيبال. وأوغندا.

وتعتبر البرازيل مثالا جيدا على بلد اتخذ إجراءات شاملة للوفاء بالحق في الحصول على الغذاء (انظر لجأح البرازيل: دور الحكومة والمجتمع المدني).

وفي الهند تسارعت خطى الجهود المتعلقة بالحق في الحصول على الغذاء في عام 2001 بعد قيام منظمة غير حكومية تدافع عن الحريات المدنية برفع قضية في هذا الصدد في راجيكستان. وقد استهدفت فرص الالتزام باستخدام الحزونات القطرية من الأغذية في مكافحة الجوع عند وقوع حالات الجفاف الشامل. وفي سياق نظر المحكمة العليا الهندية في إصدار الحكم النهائي في القضية، أصدرت عددا من الأوامر المرحلية المهمة. وأدت هذه الأوامر إلى الاعتراف رسميا بالحق في الحصول على الغذاء، حيث تضمنت إصدار أوامر إلى الحكومة المركزية وحكومات الولايات باتخاذ تدابير محددة تشمل تخصيص موارد من أجل تحسين الأوضاع. وأمرت المحكمة أيضا الحكومة بتوعية السكان المعنيين بحقوقهم في الحصول على الغذاء.

## الخطوط التوجيهية للحق في الحصول على الغذاء: أداة عملية

كان اعتماد مجلس منظمة الأغذية والزراعة بالإجماع في عام 2004 للخطوط التوجيهية للحق في الحصول على الغذاء من أهم الخطوات الفورية التي اتخذت في التاريخ المتعلق بالحق في الحصول على الغذاء. وتعد هذه هي المرة الأولى التي يوافق المجتمع الدولي بالإجماع بموجبها على المغزى الكامل لهذا الحق.

إن هذه الخطوط التوجيهية تسد الفجوة القائمة بين الاعتراف القانوني وبين الوفاء الفعلي بهذا الحق. حيث تمثل هذه الخطوط مجموعة متماسكة من التوصيات المتعلقة بالسياسات المقدمة إلى الحكومات والمجتمع المدني وغير ذلك من الشركاء.

تشمل الخطوط التوجيهية التسعة عشر سياسات التنمية الاقتصادية؛ والقضايا القانونية والمؤسسية؛ والسياسات الزراعية والغذائية؛ والتغذية والأمن الغذائي وحماية المستهلك؛ ونشر المعرفة والتوعية؛ وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي؛ ومواجهة الطوارئ؛ والتعاون الدولي. وتشكل هذه الخطوط إطارا جيدا للسياسات الدولية والوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي.

## نقطة التحول

العالم من حرمان. فقد عجزوا جميعا. رجالا ونساء. عن الحصول على حقهم في الغذاء الكافي وحقهم في الفكك من شركاء الجوع. ويمكن للعالم أن يوفر ما يكفي من غذاء صحي للبشر جميعا. ففي العقدين الماضيين سلمت البلدان المختلفة. بصورة مطردة. بالتزاماتها في هذا الصدد واتخذت إجراءات للحفاظ على هذا الحق الإنساني. وهكذا فإن يوم الأغذية العالمي يتيح الفرصة على المستويات المحلية والقطرية والدولية من أجل استمرار الحوار وتعزيز التضامن للحفاظ على الحق الأساسي للإنسان في الحصول

"الجوع هو الحرمان بعينه". هذا هو ما كتبه Josué de Castro (1908-1973). الطبيب البرازيلي الشهير والداعية إلى مكافحة الجوع. إذ قال: "الحرمان يعني الحرمان من حيازة الأرض والحرمان من العمل وكسب الأجر والدخل. بل والحرمان من الحياة والمواطنة. وعندما يصل المرء إلى حد عدم القدرة على الحصول على ما يقيم أوده، فإن ذلك يعني أنه قد حرم قبل ذلك من كل شيء آخر. وهو يشكل جديد للنفي من الوجود. إن هذه الحياة هي كالموت سواء بسواء". بهذه العبارات. أوجز الدكتور دي كاسترو وصف ما يتعرض له 854 مليون جائع في



الدكتور Josué de Castro البرازيلي. رئيس مجلس المنظمة من عام 1951 إلى عام 1955 يتحدث أثناء الدورة الثانية عشرة لمؤتمر المنظمة التي عقدت في روما في نوفمبر/ تشرين الثاني 1963.

## خُجّاح البرازيل: دور الحكومة والمجتمع المدني



تعد البرازيل مثالا جيدا على بلد اتخذ إجراءات شاملة للوفاء بالحق في الحصول على الغذاء.

ومنذ الثمانينات، عندما قامت الحركة الضخمة للمجتمع المدني بالمساعدة في استعادة الديمقراطية للبلاد، استمر شعب البرازيل في الضغط على حكومته من أجل الوفاء بحقوق الإنسان. وبدأت الجهود الرامية إلى دعم الوفاء بالحق في الحصول على الغذاء بعقد المؤتمر الوطني الأول للأغذية والتغذية في عام 1986، الذي شكّل جزءاً من عملية صياغة الدستور الجديد.

وتسارعت خطى العمل مع انتخاب الرئيس Luiz Inácio Lula da Silva في عام 2003. حيث شرع في تنفيذ برنامج استئصال الجوع بتنفيذ 31 عملية وبرنامجا في العديد من الوزارات بهدف ضمان الحصول على الغذاء وزيادة الدخل الأسري والترويج للمزارع الأسرية. واعتباراً من عام 2005 رصدت للبرنامج ميزانية قدرها 6 مليار دولار أمريكي. ومن أهم مكونات استئصال الجوع تقديم المنح الأسرية في شكل

منح نقدية شهرية تفيد حالياً 12 مليون أسرة فقيرة. ويوفر برنامج التغذية المدرسية وجبات لعدد يبلغ 37 مليون طفل.

وتشمل عناصر البرنامج الأخرى إنشاء المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي الذي يتبع رئيس الجمهورية مباشرة. ويقدم المشورة بشأن السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالوفاء بالحق في الحصول على الغذاء؛ وإنشاء نظام إشرافي لتتبع أحوال الجوع وسوء التغذية؛ وإنشاء لجنة تتولى رصد انتهاكات الحق في الحصول على الغذاء؛ وإنشاء وزارة عامة مستقلة عن جميع الفروع الحكومية الأخرى وخولت سلطة تقديم مقترحات وإجراءات ملزمة قانوناً من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام 2006 صدر القانون الاتحادي للأمن الغذائي والتغذوي الذي وضع نظاماً للأمن الغذائي والتغذوي يكفل الحق في الحصول على الغذاء.

وقامت منظمة العمل من أجل المواطن، وهي شبكة تتصدى لقضايا الجوع والفقر والحرمان الاجتماعي، بإنشاء أكثر من 7 000 لجنة محلية تتولى مشروعات تتراوح بين إقامة حدائق في

المناطق الحضرية لإنتاج الخضروات بغرض دعم إجراءات الإصلاح الزراعي. وقام أكثر من ألف مجموعة من مجموعات المجتمع المدني بصياغة التقارير التي عرضت على الدورة الثلاثين للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عقدت في عام 2003.

وهكذا فإن الجمع بين السياسات الحكومية المتطورة والأنشطة المؤثرة للمجتمع المدني في البرازيل كفلت القبول العريض لشرعية الحق في الحصول على الغذاء.



الصور (من الأعلى الى الأسفل، ومن اليسار إلى اليمين):

©FAO/Giulio Napolitano; ©FAO/Pius Utomi Ekpei; ©FAO/Ivo Balderi; ©Raghu Rai/Magnum Photos for FAO; ©FAO/Giulio Napolitano; ©FAO/Giuseppe Bizzarri; ©FAO/Giulio Napolitano; ©FAO photo; ©FAO/Pius Utomi Ekpei; ©FAO/Prakash Singh; ©FAO/Giuseppe Bizzarri; ©FAO/Giuseppe Bizzarri.



منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla  
00153 Rome, Italy

www.fao.org

لزيد من المعلومات:

يوم الأغذية العالمي وفرع المبادرات الخاصة

الهاتف: +39-06-570-55361 / +39-06-570-52917

الفاكس: +39-06-570-53210 / +39-06-570-55249

world-food-day@fao.org / telefood@fao.org